

القرائن اللفظية المتعلقة بأحوال الرواة عند الأداء في الصحيحين - دراسة تطبيقية -

د. نعمات محمد الجعفري*

تاريخ قبول البحث: 2020/10/26م

تاريخ وصول البحث: 2020/8/19م

ملخص

تعد ألفاظ الرواية من أهم الأمور التي اعتنى بها علماء الحديث؛ لما ينتج عنها من ثقة بالرواية ودقة في المروي، وقد قرن بعض الرواة روايتهم بتعابير لفظية لمعانٍ أرادوها، وأهدافٍ ابتغوها، ويأتي هذا البحث ليقدم إسهاماً في السياق، فيوضح ويبين الأغراض التي توخاها الرواة من القرائن اللفظية في الرواية. قام البحث على المنهج الاستقرائي للأحاديث الواردة في الصحيحين مما صاحب ألفاظ روايتها قرائن لفظية، ثم اتبع البحث المنهج التحليلي في توضيح أغراض الراوي من القرائن اللفظية المستعملة. وقد أفضى البحث إلى عدد من النتائج، من أهمها:

- 1- تعددت الألفاظ الدالة على الملازمة كالنص على الأحظية، وبيان الهيئة، والنص على كونه من أهل بلد المروي عنه.
 - 2- كان لاختصاص الراوي بمن يروي عنه من حيث القرابة والملازمة أثر في القرائن اللفظية المصاحبة للرواية.
 - 3- إن اختصاص الراوي بالمروي من حيث الموضوع والرواية والسماع له أثر في القرائن اللفظية المصاحبة للرواية.
 - 4- أظهرت التطبيقات الحديثة أن عمر الراوي له دور في القرائن اللفظية في تحمل الحديث وأدائه.
 - 5- من القرائن اللفظية ما جاء ليدفع الاعتقاد المحتمل والمسألة المظنونة في بيئة الراوي كدفع عقيدة خلود أصحاب الكبائر في النار، ودفع ظن أن تكون الرواية من الإسرائيليات.
- الكلمات المفتاحية:** الألفاظ، الأداء، القرائن، أحوال الرواة.

Verbal clues related to the conditions of the narrators when performing

Abstract

The words of the novel are considered one of the most important matters that hadith scholars took care of because of the confidence that they result in the novel and the accuracy of the narrated. Al-Sahihin, which accompanied the words of their narration, verbal clues, then the research followed the analytical method in clarifying the narrator's purposes from the verbal clues used.

The research yielded a number of results, the most important of which are:

- 1- There were many expressions indicative of the inherent, such as the text on the

* أستاذ مشارك، كلية التربية، جامعة الملك سعود - السعودية.

conservative, the statement of the body, and the text on his being from the country of the narrator.

- 2- The narrator's competence with whomever he narrates in terms of kinship and continuity had an effect on the verbal clues accompanying the novel
- 3- The narrator's competence with the narrator in terms of subject matter, narration and hearing has an impact on the verbal clues accompanying the narration
- 4- Hadith applications showed that Omar the narrator has a role in verbal clues in bearing the hadith its performance
- 5- From verbal evidence what came to push the probable belief and the suspicious issue in the narrator's environment, such as pushing the doctrine of the immortality of the owners of sins in the fire, and pushing the thought that the narration is from the Israeli women.

Key words: expressions, performance, clues, adverbs of narrators.

المقدمة.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً رسول الله، صلى الله وعلى آله وصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.

من المعلوم أن الرواية هي نقل الحديث وإسناده إلى من عزي إليه بصيغة من صيغ الأداء كـ (حدثنا) و(أخبرنا) و(سمعت) و(عن) ونحوها⁽¹⁾، وقد التزم المحدثون في الرواية بهذه الألفاظ غالباً لا يزيدون عليها، إلا أن المتنوع لذلك يجد أن بعض الروايات قد تصاحبها ألفاظاً تحثّف بها قرائن وسياق حال، وغير خافٍ على العارف البصير مال ألفاظ الرواة أثناء تأدية الحديث من أهمية بالغة عند المحدثين، فالسبر الدقيق لألفاظ الرواة أثناء تأدية مروياتهم يكشف أموراً يستعين بها أهل الدراية والمعرفة على التعقيد والتأصيل لهذا العلم الشريف، لذا كان تتبعها واستقرائها، والإفادة منها، والبحث في أسبابها، ومدلولاتها، ودراسة الأحوال المحيطة المؤثرة في رواية الراوي، إثراء علمي جزل لعلم نقد السنة، ولذا شحذت همّتي لجمع هذه الألفاظ في هذا البحث الذي وسمته بعنوان: "القرائن اللفظية المتعلقة بأحوال الرواة عند الأداء".

مشكلة البحث.

سيجيب البحث عن السؤال الآتي: ما دور القرائن اللفظية المصاحبة للرواية المتعلقة بحال الراوي أو الرواية في عملية نقد الرواية وتقييمها؟

أهداف البحث.

بيان دور القرائن اللفظية المصاحبة للرواية المتعلقة بحال الراوي أو الرواية في عملية نقد الرواية وتقييمها. الدراسات السابقة.

بعد البحث وجدت دراستين مستقلتين، لهما تعلق بالموضوع الذي أتناوله، هما:

- بحث منشور بعنوان: الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدثين، للباحث: د. سعيد بواعنة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، الكويت، عدد (105)، عام 2016م.

وهو بحث نظري من كتب مصطلح الحديث، بينما يختص بحثي بأنه يتناول أحاديث الصحيحين، وهو تطبيقي، وليس نظرياً. ويتعلق بمبحث واحد من مباحث بحثي.

— بحث منشور بعنوان: الملازمة وأثرها على الراوي والمروي، للباحث: د. محمود رشيد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية— جامعة آل البيت، المرفق، مجلد (5)، عدد (2)، عام 2008م وهو بحث يتناول قرينة واحدة من قرائن الترجيح، وهي الملازمة، بينما يتناول بحثي عدداً من القرائن في واقعها التطبيقي.

حدود البحث.

تناول البحث دراسة القرائن اللفظية المتعلقة بأحوال الرواة أثناء تأدية الرواية في الصحيحين.

مصطلحات البحث.

القرينة: في اللغة: فعيلة بمعنى المفاعلة، مأخوذ من المقارنة، وفي الاصطلاح، أمر يشير إلى المطلوب⁽²⁾.
أداء الحديث: هو تبليغه وإقائه للطالب بصورة من صور الأداء. وصور الأداء فرع مطابق لصور التحمل، وركن أداء الحديث: هو روايته وتبليغه بصورة من صور الأداء، بصيغة تدل على كيفية تحمله، وهو إما أن يكون من حفظ الراوي أو من كتابه، وقد احتاط المحدثون جدا في الأداء بهما. ولم يجوزوا للراوي أن يحدث إلا بما تحقق أنه الصواب، فمتى كان بخلاف هذا أو دخله ريب أو شك لم يجز له الحديث بذلك⁽³⁾.
أحوال الرواة: هي إما أقوال أو أفعال، أو أقوال وأفعال معاً، وكذا القول في صفاتهم أيضاً⁽⁴⁾، من كافة الوجوه، ولا سيما بيئة الراوي ومذهبه⁽⁵⁾.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

- 1- تزويد المكتبة الحديثية بمادة علمية تسهم في التقعيد والتأصيل لعلم نقد السنة.
- 2- الدربة على فهم ألفاظ الرواة، وفهم المراد منها وتنزيلها موضعها اللائق بها.
- 3- الإسهام في تكوين عقلية نقدية وفق منهج النقاد الأوائل.
- 4- حيث إن هناك من يطعن في كون جهد المحدثين ونقدهم منصب على الأسانيد دون المتن، كان لزاماً على المختصين البحث والتفتيش في ألفاظ الرواة عما يدفع هذه الطعون.

أهداف البحث.

- 1- بيان دور ألفاظ الرواة المصاحبة للرواية في جودة الرواية.
- 2- إبراز العملية النقدية التي يمارسها المتلقي والمؤدي للرواية.

منهج البحث.

اتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي في تتبع الأحاديث التي كان في ألفاظ أدائها قرائن لفظية مصاحبة لألفاظ الرواية في الصحيحين، والمنهج التحليلي في بيان دلالات تلك القرائن، وتوضيح أثر تلك القرائن في الرواية.

إجراءات البحث.

- أقتصرت من الإسناد و متن الحديث ما يحتاج إليه في خدمة موضوع البحث.
- أضعت الحديث في المبحث الأكثر صلة به من حال الراوي، وأشير إلى علاقته بالأحوال الأخرى.
- أخرج الحديث من الصحيحين في الموضوع الذي ورد فيه اللفظ المراد بالبحث، مع ذكر الكتاب والباب.

خطة البحث.

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.
المقدمة: وشملت مشكلة البحث، وحدوده، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: اختصاص الراوي:

المطلب الأول: اختصاص الراوي بمن يروي عنه.

المطلب الثاني: اختصاص الراوي بما يروي.

المبحث الثاني: مرحلة الراوي العمرية:

المطلب الأول: ما يتعلق بمرحلته العمرية أثناء التحمل.

المطلب الثاني: ما يتعلق بمرحلته العمرية أثناء الأداء.

المبحث الثالث: بيئة الراوي وعقيدته:

المطلب الأول: بيئة الراوي وعصره.

المطلب الثاني: عقيدة الراوي.

خاتمة.

تمهيد.

يؤدي الراوي الحديث بأحد صيغ الأداء المعروفة عند المحدثين إلا أن الراوي قد يأتي مع روايته ألفاظاً وعبارات لها منها هدف وغاية، يتبين بعد النظر أنها أثر لأحوال احتفت بالراوي أو المروي أو الرواية، فالقارئ التي تحثف بالرواية يستند إليها أئمة النقاد في تحليل الأحاديث، من حيث أحوال رجاله، وما يطرأ على الإسناد والمتن من أنواع العلل، كالانقطاع، والتدليس، والضعف، والشذوذ والنعارة وغيرها⁽⁶⁾، قال ابن الصلاح: "وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي"⁽⁷⁾، وقال ابن كثير: "والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"⁽⁸⁾، والقرينة: إما معنوية، أو لفظية⁽⁹⁾، ومن الأحوال التي ظهر أثرها على ألفاظ الراوي أو أفعاله عند تأديته للحديث: اختصاصه في شيخه، ومرحلته العمرية، وعقيدة الراوي وبيئته، وهذا ما سيتم توضيحه في المباحث الآتية.

المبحث الأول:

اختصاص الراوي.

بعد اختصاص الراوي في شيخه الذي يروي عنه من أسباب ترجيح روايته لما يولده طول الملازمة وقدمها أو القرابة من الراوي من قوة الحفظ، وحسن الضبط، وشدة التوثق⁽¹⁰⁾. وقد ظهر أثر هذا الاختصاص على ألفاظ الرواة أثناء أداء الرواية منذ عصر الصحابة، وفيما يأتي بيان ذلك:

المطلب الأول: اختصاص الراوي بمن يروي عنه.

1) **القرابة بين الراوي وشيخه:** اعتنى المحدثون برواية الراوي عن بعض أهل بيته كرواية الأبناء عن الآباء، وألقوا فيها مصنفات مشهورة، لما فيها من مزيد علم بمرويات شيخه، قال ابن حجر: "ولا شك أن آل الرجل أحص به من غيرهم"⁽¹¹⁾.

وقد استعملت قرائن لفظية أثناء أداء الحديث متعلقة بقرابة الراوي من شيخه، منها:

أ- **كمال الخبرة والجواب الشافي:** من ذلك ما رواه أبو موسى τ قَالَ: اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الدَّفْقِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَمُتُّ فَاسْتَأْذِنْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَذِنَ لِي، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّاهُ - أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ - إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ وَإِنِّي أَشْفِيكَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلَنِي عَمَّا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أَمَّاكَ الَّتِي وَكَدْتِكَ، فَإِنَّمَا أَنَا أَمَّاكَ، قُلْتُ: فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ؟ قَالَتْ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ع : ... الحديث⁽¹²⁾.

ففي قول أبي موسى τ عند اختلاف الرواة في مسألة دقيقة من قضايا الطهارة: "فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ"؛ أي أنا أعلم أين أجد الجواب الشافي الكافي ممن هو أحفظ وأضبط، فكان أن سأل عائشة τ لما لديها من علم عن رسول الله ع لا يشاركها فيه غيرها، لقرابته وخصوصيتها الزوجية برسول الله ع ، وما كان من عائشة τ حين سُئِلَتْ إِلَّا أَنْ يَارَكَتْ وَعَزَّرَتْ هَذَا الْاِخْتِيَارَ بِقَوْلِهَا: "عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ". "أي خبيراً بحقيقة ما سأل عنه، عارفاً بخفيته وجلية، حاذقاً فيه"⁽¹³⁾.

ب- **التذكير بالمنزلة لعدم ظهور أثرها:** فالقرابة في الأغلب تقتضي تحمّل الحديث من الشيخ وإكثار الرواية عنه، فإذا قلت رواية قريب المنزلة من شيخه، فإن تفسير ذلك يظهر على ألفاظه أثناء روايته للحديث، فعن أبي سعيد الخدري قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ عَلَى حَلْفَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ قَالَ: اللَّهُ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَجْلَسْنَا إِلَّا ذَلِكَ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ يَمْنُرُ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ع أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ع خَرَجَ عَلَى حَلْفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ، وَنَحْمَدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ، وَمَنْ بِهِ عَلَيْنَا قَالَ: اللَّهُ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَجْلَسْنَا إِلَّا ذَلِكَ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تَهْمَةً لَكُمْ، وَلَكِنَّهُ أَتَانِي جَنْبِرٌ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ ي يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةَ⁽¹⁴⁾.

ففي هذا الحديث يبين معاوية بن أبي سفيان قرابته من رسول الله ع كونه محرماً لأُم المؤمنين أم حبيبة أخته، وكونه من أجلاء كتبة الوحي، ومن مقتضيات هذه المنزلة الإكثار من الرواية، لكنه أقل منها احتياطاً وخشية الخطأ في حديث رسول الله ع ، ودفعاً عن نفسه تهمة الكذب فيه⁽¹⁵⁾.

2) **ملازمة الراوي لشيخه:** تعدّ ملازمة الشيخ معياراً يُقاس به ضبط الراوي، وترجّح به الروايات عند تعارضها، وقد كان لهذا الملازمة أثر على ألفاظ الرواة عند الأداء، فمن الرواة من يغضب وينكر على غيره إهمال هذه الخصيصة في انتقاء الشيخ الذي يُحرص على السماع منه، ومن ذلك ما روي عن حُمَيدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ رَهْطٍ مِنْهُمْ أَبُو الدُّهُمَاءِ، وَأَبُو قَتَادَةَ قَالُوا: كُنَّا نَمُرُّ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ نَأْتِي عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ فَقَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: إِنَّكُمْ لَتَجَاوِرُونِي إِلَى رَجَالٍ مَا كَانُوا بِأَحْضَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ع مِنِّي، وَلَا أَعْلَمُ بِحَدِيثِهِ مِنِّي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ع يَقُولُ: ... الحديث⁽¹⁶⁾.

في هذا الحديث يشير هشام بن عامر إلى أن الصحابة يتفاوتون في حضورهم مجالس رسول الله ع ، ويترتب على ذلك مزيد علم بحديثه ع ، مستغرباً ومنكراً تجاوز الرواة عن السماع منه إلى عمران بن حصين الأقل منه ملازمة وحضوراً، والذي حمل على هذا الكلام شدة حرصه على تبليغ ما سمعه من رسول الله ع لينال أجره⁽¹⁷⁾.

وتتعدد ألفاظ الرواة في التعبير عن حال الملازمة، فمنها:

أ- **التأكيد على الحديث بذكر لفظ أو بيان الهينة:** فيأتي الراوي بعبارة تؤكد أن روايته هي القول الفصل والحكم القاطع في المسألة محل الخلاف، يُدَلّل بها على خبرته وشهوده لما يُحدّث به، منه ما رواه أبو نضرة، قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُنْعَةِ، وَكَانَ ابْنُ الرَّبِيعِ يَنْهَى عَنْهَا، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْحَدِيثِ، «تَمْتَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

ع(18). قال القرطبي: "هذه المتعة التي اختلّف فيها هي فسخ الحج إلى العمرة التي أمرهم بها النبي ع فكان ابن عباس يرى أن ذلك جائز لغير الصحابة، وكان ابن الزبير يرى أن ذلك خاص بهم، فهي التي قال فيها جابر ع: "على يدي دار الحديث" أي: وقع في حضرتي ذلك الحديث، وعلى مسامعي، وبمشاهدي وحضوري جرى ذلك، أي: فعلى الخبير سقطت"(19). ومنه: ما رواه عبد الله بن رافع، مولى أم سلمة، عن أم سلمة، زوج النبي ع أنها قالت: كُنْتُ أَسْمَعُ النَّاسَ يَذْكُرُونَ الْحَوْضَ، وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ع، فَلَمَّا كَانَ يَوْمًا مِنْ ذَلِكَ، وَالْجَارِيَةُ تَمْشِي، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ع يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ» فَقُلْتُ لِلْجَارِيَةِ: اسْتَأْخِرِي عَنِّي، قَالَتْ: إِنَّمَا دَعَا الرَّجَالَ وَلَمْ يَدْعُ النِّسَاءَ، فَقُلْتُ: إِنِّي مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ع: «إِنِّي لَكُمْ قَرِطٌ عَلَى الْحَوْضِ، ... الحديث"(20).

في هذا الحديث تصوير من أم سلمة ع للهينة التي سمعت فيه حديثاً لم تسمعه مشافهة عن النبي ع، كيف حظيت بسماعه في بيتها، وأنها أبعدت كل ما من شأنه التأثير على دقة حفظها وضبطها، فأبعدت الماشطة عنها مبالغة في بيان كمال الإصغاء وتمامه.

ب- **النص على الأحظية عن الشيخ دون الناس:** من ذلك ما رواه سفيان بن عيينة قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، بِسَنَدِهِ ... الحديث ... وفيه قال عَمْرُو: وَتَرَلْتُ فِيهِ: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ] [المتحنة: 1]. قَالَ: «لَا أُدْرِي الْآيَةَ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ قَوْلُ عَمْرُو». حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، قَالَ: قِيلَ لِسُفْيَانَ: فِي هَذَا فَتَرَلْتُ: [لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ] [المتحنة: 1] الْآيَةَ؟ قَالَ سُفْيَانُ: هَذَا فِي حَدِيثِ النَّاسِ، حَفِظْتُهُ مِنْ عَمْرُو، مَا تَرَكْتُ مِنْهُ حَرْفًا، وَمَا أَرَى أَحَدًا حَفِظَهُ غَيْرِي. (21)

في هذا الحديث يظهر أثر ملازمة سفيان بن عيينة لشيخه عمرو بن دينار في أدائه للحديث، فهو من أخص تلامذته. قال ابن عيينة: "أدر كنا عمرو بن دينار وقد سقطت أسنانه ما بقي له إلا نابه، فلو لا أننا أطلنا مجالسته لم نفهم كلامه"(22). ولذلك حين سئل سفيان هل الآية نزلت في شأن حاطب جزماً؟ كانت جاهزية الرد منه بقوله: "هذا في حديث الناس" مبيناً أن إدراج الآية من حديث علي ع فهم أصحاب عمرو بن دينار وروايتهم، وهي تختلف عن روايته عن شيخه، حيث لم يجزم فيها بهذه الزيادة، فلا يدري إن كانت حكاية نزول الآية من تنمة الحديث الذي رواه علي بن أبي طالب ع، أو قول عمرو بن دينار موقوفاً عليه أدرجه هو من عنده(23)، ثم أضاف وصفاً لدقة حفظه بقوله: "حفظتُه مِنْ عَمْرُو، مَا تَرَكْتُ مِنْهُ حَرْفًا، وَمَا أَرَى أَحَدًا حَفِظَهُ غَيْرِي"، تأكيداً لصحة روايته وتوثيقها وترجيحها على رواية غيره.

ج- **النص على السماع بزول رغم الملازمة:** فعن أبي نصر، عن أبي سعيد الخدري، عن زيد بن ثابت، قال أبو سعيد: وَلَمْ أَشْهَدْ مِنَ النَّبِيِّ ع، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ع فِي حَائِطِ لَبْنِي النَّجَّارِ، ... الحديث(24). فالأمانة والدقة تقتضي الراوي الذي تثبت ملازمته لشيخه أن ينفي شهوده مجلس السماع ويثبت سماعه بواسطة عند عدم السماع المباشر، ظهر هذا الحرص منذ عصر الصحابة، فمع تعارفهم على أخذ الحديث عن بعضهم إلا أنهم عند تأديته يظهر حرصهم على تمييز ما سمعوه من رسول الله ع عما سمعوه من صحابي آخر.

3) **كونه يروي عن أهل بلده:** فأهل البلد أعلم بحديث شيوخهم، قال حماد بن زيد: "بلدي الرجل أعراف بالرجل"(25)، وتظهر القرائن اللفظية في حال إثبات الرواية أو نفيها عنهم.

في الإثبات: ما ورد في حادثة نوم الرسول ع عن الصلاة، وفيه.. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبَاحٍ: إِنِّي لِأَحَدْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ، إِذْ قَالَ عَمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: انْظُرْ أَيُّهَا الْفَتَى كَيْفَ تُحَدِّثُ، فَإِنِّي أَحَدُ الرُّكْبِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، قَالَ: قُلْتُ: فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ قُلْتُ: مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: حَدِّثْ، فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِحَدِيثِكُمْ، قَالَ: فَحَدَّثْتُ الْقَوْمَ، فَقَالَ عَمْرَانُ: لَقَدْ شَهِدْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَمَا شَعَرْتُ أَنْ أَحَدًا حَفِظَهُ كَمَا حَفِظْتُهُ(26).

الحديث يحكي محاوراة راقية وأدب جم بين راويين عند أداء الرواية فهذا عمران ع يستوقف الراوي ابن رباح أثناء تصديه الرواية، منبهاً له بقوله: "انتبه أيها الفتى"، للتيقظ والتحديث بدقة، مخبراً له بأنه أحد شهود هذه الواقعة، وعليه سيتم مقابلة ما يحدث به على ما شاهده منها، ظناً منه أنه من أهل البصرة فلن يأتي بالرواية على وجهها كما لو رواها روا شهدها

أو عن شهدها من أهل المدينة، فلما تبين لعمران τ أنه مدني الأصل، قدمه على نفسه، فقال: "حَدَّثْتُ، فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِحَدِيثِكُمْ" وإنما قال له هذا؛ لأن العادة أن الإنسان يحفظ أحاديث قومه أكثر مما يحفظ أحاديث غيرهم⁽²⁷⁾. وفي ردِّ الراوي ابن رباح حين تعقبه عمران τ بقوله: " فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ"، مع حفظه وضبطه لروايته صورة جليّة لما يتسم به المحدث من الأدب إقراراً منه بأهل العلم والفضل، وتقديم رواية أهل الاختصاص، ولما أدّى الراوي الرواية في غاية الضبط، لم يخزم منها حرفاً كما لو شهدها، أتى عليه عمران τ بحفظ الحديث على وجهه، وتعجّب لحفظه هذا الحفظ، مع أنه لم يشهد الواقعة، مبالغة في الثناء، وذلك يظهر في قوله: " ما شَعَرْتُ وما علمتُ أن أحداً حفظ هذه الواقعة كما حفظته".

في النفي: يظهر حرص الرواة في بيان كون الحديث ليس من مسموعه عن أهل بلده، مما يدل على شدّة التحري والتوقي، من ذلك ما روي عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، أنه سمع أبا ثعلبة الخشني، يقول: «بِهِ رَسُولُ اللَّهِ عَ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»، قال ابن شهاب: " وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ عَلَمَانَا بِالْحِجَازِ حَتَّى حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ، وَكَانَ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الشَّامِ"⁽²⁸⁾.

المطلب الثاني: اختصاص الراوي بما يروي.

– **النص على اختصاص الراوي بموضوع معين:** من ذلك اهتمام حذيفة بن اليمان τ بكثرة سؤال رسول الله ع عن الفتن، فقد روي عنه قوله: "كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ عَ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي"⁽²⁹⁾. وهذا السؤال والحرص والعناية بأحاديث الفتن جعله أعلم الناس بها، حتى سمّي صاحب سرِّ رسول الله ع ، قال ابن حجر: "والمراد بالسرِّ ما أعلمه به النبي ع من أحوال المنافقين"⁽³⁰⁾.

– **التأكيد على لزوم من اختص برواية معينة:** من ذلك ما رواه جندب أنه قال: جِئْتُ يَوْمَ الْجَرَعَةِ⁽³¹⁾، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، فَقُلْتُ: لِيُهْرَأَنَّ الْيَوْمَ هَاهُنَا دِمَاءٌ، فَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ: «كَلَّا، وَاللَّهِ» قُلْتُ: بَلَى، وَاللَّهِ قَالَ: «كَلَّا، وَاللَّهِ» قَال: «كَلَّا، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَحَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ عَ حَدِيثِي»، قُلْتُ: بِنَسِ الْجَلِيسِ لِي أَنْتَ مُنْذُ الْيَوْمِ، نَسَمِعُنِي أُخَالِفُكَ وَقَدْ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عَ فَلَا تَنْهَانِي، ثُمَّ قُلْتُ: مَا هَذَا الْعُضْبُ؟ فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهِ وَأَسْأَلُهُ، فَإِذَا الرَّجُلُ حَدِيثٌ⁽³²⁾.

في هذا الحديث تصوير لموقف جندب τ حين خرج مع الناس لاستقبال الأمير الذي عينه عثمان τ على الكوفة، وأقسم جازماً بنشوب قتال لتوقعه عدم قبول الناس الأمير الذي أرسله عثمان τ ، إلا أنه فوجئ باعتراض قوي من رجل لا يعرفه، ومع إصرار جندب على رأيه أتى الرجل بحديث ينقض رأي جندب، فاقبل عليه فإذا هو حذيفة τ ، "وقول حذيفة ما قال في ذلك ويمينه عليه، ليوكد صدقه حيث أسند خبره في ذلك إلى حديث رسول الله ع الذي لا ريب فيه، ولذا عاتبه جندب على تركه مخالفاً له في حديث اختصّ بسماعه من رسول الله ع ، والرجل إذا خالف الرجل في مسألة، فينبغي أن ينظر إلى مخالفه ومن هو أولاً، فإن كان من لا يسوغ له خلافه أو هو أعلم منه، رجع إليه، ألا ترى إلى جندب كيف قال لحذيفة: ما هذا الغضب؟ ثم أقبل عليه فإذا هو حذيفة بن اليمان"⁽³³⁾.

– **النص على اختصاص الراوي بالسماع دون غيره:** من ذلك ما روي عن حذيفة τ أنه قال: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِكُلِّ فِتْنَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ، فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ السَّاعَةِ، وَمَا بِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ عَ أَسْرَ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ شَيْئاً، لَمْ يُحَدِّثْهُ غَيْرِي، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ عَ قَالَ: وَهُوَ يُحَدِّثُ مَجْلِساً أَنَا فِيهِ عَنِ الْفِتَنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَ: وَهُوَ يَغْدُ الْفِتْنَ: «مِنْهُمْ ثَلَاثٌ لَا يَكْدُنُ يَدْرَنَ شَيْئاً، وَمِنْهُمْ فِتْنٌ كَرِيحِ الصَّبِّ مِنْهَا صَعَارٌ وَمِنْهَا كِبَارٌ» قَالَ حُذَيْفَةُ: فَذَهَبَ أَوْلَيْكَ الرَّهْطُ كُلُّهُمْ غَيْرِي. وَقَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ عَ مَقَاماً، مَا تَرَكَ شَيْئاً يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، إِلَّا حَدَّثَ بِهِ»، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي هُوَ لَأَيَّ، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيْتُهُ فَأَرَاهُ فَأَذْكُرُهُ، كَمَا يَذْكُرُ الرَّجُلُ وَجْهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا رَأَهُ عَرَفَهُ⁽³⁴⁾.

في هذه الرواية يبين حذيفة سبب اختصاصه بهذا النوع من الأحاديث. بقوله الوارد في الحديث أعلاه: " والله، إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة بيني وبين الساعة، وما بي إلا أن يكون رسول الله ع أسر إلي في ذلك شيئاً لم يحدثه غيري".

ويظهر لي أن في قول حذيفة τ : "وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيْتُهُ فَأَرَاهُ فَأَذْكُرُهُ، كَمَا يَذْكُرُ الرَّجُلُ وَجْهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا رَأَهُ عَرَفَهُ"

مزيد توثيق لقوة تمكنه وحفظه لما سمعه، فبين للسامعين أنه حتى لو أجزتم علي النسيان وهي الحالة التي لا ينفك عنها البشر، فإن ذاكرتي تكون حاضرة بالحديث حال وقوع ما يخبر به، فلا يغيب عني بحال.

ولذا فقد أحب الصحابة سماع أحاديث الفتن من حذيفة τ ولو كانت من محفوظاتهم؛ لشدة تثبته فيها ودقة حفظه لها، ومن ذلك ما روي عن الأعمش، عن أبي وإيل، عن حذيفة τ قال: قال عمر τ : أَيْكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ عَنِ الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيءٌ، فَكَيْفَ؟ قَالَ: قُلْتُ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، ... الحديث وفيه قال: قُلْنَا: فَعَلِمَ عُمَرُ مَنْ تَعْنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونََ غَدِ لَيْلَةٍ، وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ. وَقَالَ: يَعْني أَنَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ع. (35)

فالذي يظهر من الحديث أن عمر τ كان يعلم ما يعلمه حذيفة عن الفتنة، وإنما أراد أن يسمعه، ويُسمعه الصحابة ليحذروه، يدل على ذلك جواب حذيفة τ حين سُئِلَ: "فَعَلِمَ عُمَرُ مَنْ تَعْنِي؟" قال: نعم، كما يعلم أن دون غد الليلة"، ويظهر أثر هذا العلم والاختصاص على ألفاظ حذيفة τ أثناء تأدية الحديث؛ بقوله: "أنا أحفظه" مبادراً في إجابة سؤال عمر τ ثقة منه في تمكنه وضبطه له، ولذلك وصفه عمر τ بالجرأة والإقدام على الحديث حيث قال: "إنك عليه لجريء"، ويضيف حذيفة τ على حديثه تأكيداً آخر فيختمه بقوله: "ذلك أتى حدثه حديثاً ليس بالأغاليط" و الأغاليط: جمع أغلوطة؛ وهي التي يُعَالِطُ بها (36) أي: حدثت عمر بحديث واضح لا شبهة فيه عن معدن الصدق ورأس العلم، حديثاً صدقاً محققاً، ليس هو من صحف الكتابيين، ولا عن اجتهاد ذي رأي، بل من حديث النبي ع (37). وهذا مبالغة منه τ في ثقته بجودة ما يؤديه من حيث الدقة والضبط والاتصال.

المبحث الثاني:

مرحلة الراوي العمرية.

تختلف أزمنة تحمل الرواة للحديث، فليس كلهم يتحمله في وقت الشباب، فمنهم من يتحملة صغيراً، وكذلك أزمنة أدائه؛ فمنهم من يؤديه آخر عمره وقد تغير ضبطه وحفظه، ومنهم من يؤديه حال مرضه، ولأهمية هذه الأحوال في تمييز المرويات قوة وضعفاً ظهر أثرها على ألفاظ الرواة أثناء تأدية الرواية.

المطلب الأول: المرحلة العمرية للراوي حال تحمل الحديث.

من الرواة من يتحمل الحديث في سن مبكرة من عمره، ولما كان ذلك مظنة عدم صحة سماعه أو خفة ضبطه؛ فإن الراوي الضابط يذكر أثناء أدائه عبارة، أو يشير إشارة تُسهِم في توثيق صحة سماعه ودقة ضبطه لها، وتدفع احتمال الارتياح في جودة روايته وصدقها، ومن ذلك ما رواه الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ع، يَقُولُ: - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِأَصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، ... الحديث» (38).

في هذا الحديث يصف الشعبي الإشارة التي أشار بها شيخه النعمان قبل أداء روايته، بقوله "وأهوى النعمان بأصبعيه إلى أذنيه" أي: أنه مذ السبابتين ما إلى أذنيه ليأخذهما، إشارة إلى استيقانه بالسماع وتأكيداً لسماعه منه ع ومن الواضح أن مراده من ذلك بيان تحقق ضبطه لما يرويهِ كونه سمع رسول الله ع حال صغره فلئلا يُظن أنه لم يسمع، أو لم يضبط، وأنه سمعه من النبي ع مباشرة من غير واسطة، سمعه بأذنيه، ولا سيما وهو يروي حديثاً من أعظم أصول الدين، وقد أثبت العلماء بهذا اللفظ سماع النعمان من النبي ع، "وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز لأن النبي ع مات وللنعمان ثمان سنين" (39).

ويتكرر تأكيد صغار الصحابة ضبط ما يروونه عن رسول الله ع، وتتعدد أساليبهم في ذلك، فعن أنس قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ع يَلْبِي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا، قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: لَبِي بِالْحَجِّ وَحَدَّةً، فَلَقِيتُ أَنَسًا، فَحَدَّثْتُهُ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعْدُونَنَا إِلَّا صَبِيَانًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ع يَقُولُ: «لَبِيكَ عُمْرَةً وَحَجًّا». (40) في هذا الحديث برد أنس على من يعارض روايته برواية من هو أكبر منه من الصحابة، بقوله: "ما تعدوننا إلا صبياناً"، ولا يلتفت فيه لقول من قال: إن أنساً لعلمه لم يضبط القضية لصغره حينئذ؛ لأنه قد أنكر ذلك بقوله: "ما تعدوننا إلا صبياناً"، ولأنه وإن كان صغيراً حال التحمل؛ فقد حدث به، وأداه كبيراً منتبهاً ناقلاً للفظ النبي ع نقل الجازم، المحقق، المنكر على من يظن به شيئاً من ذلك، فلا يحل أن يقال شيء من ذلك" (41).

المطلب الثاني: المرحلة العمرية للراوي حال أداء الحديث.

يستمر الراوي بالتحديث حتى يتقدم به العمر، فيعتبره ما يعترى البشر من أحوال هذه المرحلة وهنا وضعفها، ولما كان ذلك مظنة تناقص قواه الذهنية وضعف حافظته، فإنه يبين ذلك أثناء أدائه للحديث لأغراض متعددة، منها:

– **دفع ريبة الوهم عن الرواية، أو تنبيه الرواة على احتمال حدوثه:** فعن يزيد بن حيان قال: انطلقت أنا وخصين ابن سبرة، وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلما جئنا إليه قال له خصين: لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، رأيت رسول الله ع وسمعت حديثه وعزوت معه وصليت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله ع، قال: يا ابن أخي، والله لقد كبرت سني وقدم عهدي، ونسيبت بعض الذي كنت أعي من رسول الله ع، فما حدثتكم فأقبلوا، وما لا فلا تكلفوني، ثم قال: قام رسول ع وسلم يوماً فينا خطيباً... (42).

في هذا الحديث يبدي الرواة رغبتهم في السماع من زيد بن أرقم ت لاختصاصه بحضور مجالس رسول الله ع، وشهود كثير من الوقائع والأحداث معه، فقدّم ت بين يدي روايته قوله: " يا ابن أخي، والله لقد كبرت سني وقدم عهدي، ونسيبت بعض الذي كنت أعي من رسول الله ع، فما حدثتكم فأقبلوا، وما لا فلا تكلفوني". مخبراً عن التبعات التي لحقت به جراء كبر السن من وهن في جسمه، وضعف في حافظته، فهذه المقدمة يحتمل الراوي المتلقي عنه مسؤولية فحص الرواية ومقارنتها والتحقق من استقامتها، وفي هذا غاية التوقي والاحتراز من الراوي.

– **التأكيد على السماع ونفي الغلط:** فقد يؤدي الراوي الحديث آخر عمره، فيحرص على بيان ذلك للأخذين عنه، وأنه آخر راو يروي لهم هذا الحديث، فيكون ذلك أذع لإقبالهم على حفظ الحديث وضبطه، فمن ذلك ما رواه شعبة قال: سمعت قتادة، يحدث عن أنس بن مالك، قال: ألا أحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله ع لا يحدثكم أحد بعدي سمعته منه (إن من أشراط الساعة ... الحديث، ... (43).

في هذا الحديث يثير أنس ت انتباه الرواة قبل روايته بقوله: " ألا أحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله ع لا يحدثكم أحد بعدي سمعته منه"، جزماً منه بذلك؛ لعلمه أنه آخر الباقيين من الصحابة ممن تحمّل هذا الحديث من رسول الله ع، فهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة في شحذ الهمة والانتباه للأخذ عنه، ويحتمل أنه قال ذلك؛ لما رأى من التغيير ونقص العلم، فافتضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثهم أحد بالحق (44).

– **النص على أن كبر السن سبب للتوثق:** فإن الراوي قد يتخذ كبر سنه شاهداً على توثيق روايته حين تستشكل أو يعترض عليها، ويبين أن أداءه الحديث حال كبر سنه أذع لضبط روايته، ومن ذلك ما روي عن أبي أمامة، قال: قال عمرو بن عبسة السلمي: ... قال: فقلت: يا نبي الله فالوضوء حديثي عنه، قال: «ما منكم رجل يقرّب وضوءه فيتضمض، ويستنشق فينثر إلا خرت خطايا وجهه، وفيه وخياشيمه، ثم إذا غسل وجهه كما أمره الله، إلا خرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء، ثم يغسل يديه إلى المرفقين، إلا خرت خطايا يديه من أنامله مع الماء، ... الحديث». فحدث عمرو بن عبسة بهذا الحديث أبا أمامة صاحب رسول الله ع، فقال له أبو أمامة: «يا عمرو بن عبسة، انظر ما تقول في مقام واحد يعطى هذا الرجل»، فقال عمرو: «يا أبا أمامة، لقد كبرت سني، ورق عظمي، واقترب أجلي، وما بي حاجة أن أكذب على الله ولا على رسول الله، لو لم أسمع من رسول الله ع إلا مرة، أو مرتين، أو ثلاثاً حتى عدّ سبع مرات، ما حدثت به أبداً، ولكني سمعته أكثر من ذلك» (45). في هذا الحديث صورة جليّة على ممارسة الرواة لنقد المتن، وأن ذلك بدأ مبكراً مع أول عصر الرواية وكان يسير جنباً إلى جنب مع نقد الأسانيد، فهذا أبو أمامة ت يستشكل معنى الحديث، ويعظم هذا الثواب على الوضوء، فبدا له أن فيه مجازفة في الثواب، فيستوقف الراوي بقوله: " انظر ما تقول في مقام واحد يعطى هذا الرجل"، فجاء الرد من عمرو بن عبسة ت جازماً مستشهداً على احتياطه وتبنته بكبر سنه فقال: «يا أبا أمامة، لقد كبرت سني، ورق عظمي، واقترب أجلي، وما بي حاجة أن أكذب على الله ولا على رسول الله، لو لم أسمع من رسول الله ع إلا مرة، أو مرتين، أو ثلاثاً حتى عدّ سبع مرات، ما حدثت به أبداً، ولكني سمعته أكثر من ذلك» (46). وفي هذا الحديث يتجلى لنا أن من الرواة من جعل تكرار سماع الحديث شرطاً للتحديث به، وفي هذا غاية الاحتياط والتثبت عند الصحابة لما قام من هيبه الحديث في نفوسهم.

– اعتبار مرحلة الراوي العمرية معياراً أساسياً للتحري والفحص: من ذلك ما رواه معبد بن هلال العنزي، قال: انطلقنا إلى أنس بن مالك، وتشفّعنا بثأبت فأنتهينا إليه وهو يصلي الصبح، فاستأذن لنا ثأبت، فدخلنا عليه وأجلس ثأبتاً معه على سريره، فقال: له يا أبا حمزة، إن إخوانك من أهل البصرة يسألونك أن تحديتهم حديث الشفاعة، قال: حدثنا محمد ع قال: إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم إلى بعض، ... الحديث وفيه: فخرجنا من عنده، فلما كنا بظهر الجبان (47)، قلنا: لو ملنا إلى الحسن فسلمنا عليه وهو مستخف في دار أبي خليفة، قال: فدخلنا عليه، فسلمنا عليه، قلنا: يا أبا سعيد، جئنا من عند أخيك أبي حمزة، فلم نسمع مثل حديث حدثناه في الشفاعة، قال: هيه، فحدثناه الحديث، فقال: هيه، قلنا: ما زادنا، قال: قد حدثنا به منذ عشرين سنة وهو يومئذ جميع، ولقد ترك شيئاً ما أدري أنسى الشيخ، أو كره أن يحدثكم، فتنكّلوا، قلنا له: حدثنا، فضحك وقال: [خلق الإنسان من عجل]، ما ذكرت لكم هذا إلا وأنا أريد أن أحدثكموه، ثم أرجع إلى ربي في الرابعة ... الحديث وفيه: قال: فأنشده على الحسن أنه حدثنا به، أنه سمع أنس بن مالك أراه قال: قبل عشرين سنة وهو يومئذ جميع (48).

في هذا الحديث يتبين حرص الرواة على السماع من الشيخ، وأن السماع منه ليس بالأمر الهين في كل حين، لذا استعانوا بثأبت أخص تلامذته، وانتهاز مرورهم بالدار التي يسكن فيها الحسن البصري مع أنه مستخف عن الناس متعبياً عن الحجاج بن يوسف، لمعارضة سماعهم بسماعه من الشيخ نفسه، واستشهاد الحسن بقرينة عُمر شيخه أنس ط زمن سماعه منه قبل عشرين سنة، حال اجتماع القوة والشباب التي عليها مناط الحفظ والضبط، ليرجح لديهم ثبوت الزيادة التي حفظها منه، ويتألق الأدب الجم في تقديم اعتذار الحسن عن شيخه تركه جزءاً من الحديث، بقوله: "قد حدثنا به منذ عشرين سنة وهو يومئذ جميع، ولقد ترك شيئاً ما أدري أنسى الشيخ، أو كره أن يحدثكم، فتنكّلوا" (49)، بجواز النسيان والسهو الذي لا يسلم منه أحد، أو كراهة التحديث به خشية الاتكال والتقصير في الأعمال الصالحة، ثم إن في قول الراوي "معبد" بعد سماع الحديث: "فأنشده على الحسن أنه حدثنا به، أنه سمع أنس بن مالك أراه قال: قبل عشرين سنة وهو يومئذ جميع" (50) شهادة بأن سماعهم الحديث من الحسن وإن كان بنزول إلا أنه أضيف وأكمل من سماعهم له من أنس، لوجود قرينة تدل على تمام ضبط الحسن، فكان التكرار منه تأكيداً وفرحاً بما غنموه من تمام الرواية.

– تأخير التبليغ إلى الإشراف على الموت لغرض محمود: من ذلك ما رواه ابن الصنابحي، عن عبادة بن الصامت أنه قال: دخلت عليه وهو في الموت فبكيته، فقال: مهلاً، لم تبكي؟ فوالله لئن استشهدت لأشهدنك، ولئن شفعت لأشفعنك، ولئن استطعت لأفعلنك، ثم قال: والله ما من حديث سمعته من رسول الله ع لكم فيه خير إلا حدثتكموه إلا حديثاً واحداً، وسوف أحدثكموه اليوم، وقد أحبطت نفسي: سمعت رسول الله ع يقول: «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار» (51).

إن قول عبادة ط: "والله ما من حديث سمعته من رسول الله ع لكم فيه خير إلا حدثتكموه إلا حديثاً واحداً": دليل على أنه كنتم ما خشى عليهم المضي فيه والفتنة فيه، وقد ورد مثل هذا عن الصحابة من ترك الحديث مما ليس بحجة عمل ولا تدعو إليه ضرورة، أو لا تحمله عقول كافة الناس، أو خشيت مضرته على قائله أو سامعه، لا سيما مما يتعلق بأخبار المنافقين، والإمارة، وتعيين أقوام وصفوا بأوصاف غير مستحسنة، ودمّ آخرين ولعنهم، ثم في هذه الحالة يترجع عبادة ط عما كتبه من الحديث تأثماً، بقوله "وسوف أحدثكموه اليوم"؛ أي: في هذا الزمن الحاضر، ولا أمهله عنكم، فأنا قريب من الموت، ويئست من الحياة والمعافاة، فسأخبركموه الآن تأثماً من كتمان العلم (52).

ومثله ما روي عن مُطَرَفٍ، قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ٢ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّيَ فِيهِ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثَكَ بِأَحَادِيثٍ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي، فَإِنْ عَشِثُ فَاكْتُمُ عَنِّي، وَإِنْ مُتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ: إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ، وَاعْلَمْ «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ع قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجِّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزَلْ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا نَبِيُّ اللَّهِ ع» قَالَ رَجُلٌ فِيهَا: بَرَأَيْهِ مَا شَاءَ. يَعْني عُمَرَ (53).

في هذا الحديث يبين عمران بن الحصين ٢ أنه كتم بعض ما عنده من الحديث حيث غلب على ظنه المصلحة في ذلك إلا أن رأيه تغير حين اشتد به الوجع فبادر بتبليغها لتلميذه مع الوصية بعدم التحديث بها حال حياته، أما الحديث الأول فهو أنه أدرك التمتع مع النبي ع، كما جاء في نصه "قال رجل برأيه ما شاء".

فهذا تصريح من عمران أن المنع من التمتع بالعمرة إلى الحج من بعض الصحابة إنما هو من محض الرأي (54). والثاني إخبار عن كرامة تسليم الملائكة عليه احتراماً وإكراماً له حتى أصيب بداء، وكان صابراً، فلما اكتوى انصرفت عنه الملائكة، حتى ترك الكي، فرجعت الملائكة تسلم عليه، فكره أن يشاع عنه ذلك في حياته لما فيه من التعرض للفتنة، بخلاف ما بعد الموت (55).

– **تثبيت الحفظ بشهادة راو آخر:** فقد تتغير حافظة الراوي الحافظ الضابط آخر عمره فتخت عما كانت عليه، فيحدث له شيء من الغفلة والسهو في مجلس السماع من شيخه، فيشك في حفظه لبعض الحديث، فيراجع حفظه، ويستثبت الحديث من قرينه الذي سمع معه في ذلك المجلس، فيبين ذلك وهو يسوق الإسناد عن شيخه، من ذلك ما رواه عبد الله بن مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، حِينَ حَدَّثَ هَذَا الْحَدِيثَ، حَفِظْتُ بَعْضَهُ، وَثَبَّتَنِي مَعْمَرٌ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ ع ...، .. الحديث (56). في هذه الرواية يؤكد ابن عيينة سماعه للحديث من الزهري وقت حديثه، ويميز بين ما ضبطه من الحديث وما شك فيه إما بسبب ما طرأ عليه من تغير في دقة حفظه آخر عمره، أو لغفلة عرضت له في مجلس التحديث، مما لا يكاد يسلم منه أحد، فداخله الشك في بعض ما سمع فاحتاج إلى استنابات ما فاتته ضبطه وإتقانه من قرينه معمر الثبت في شيخه الزهري والذي حضر معه المجلس، ولأن هذه من الحالات النادرة التي تعرض للحافظ فإنه يبينها إذا صارت له. قال الخطيب: "وكان بعض السلف يبين ما ثبت فيه غيره، فيقول: حدثني فلان وثبتني فلان" (57)، "وهو بمثابة استنابات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره، أو حفظه" (58). وهذا من الأدلة القاطعة على شدة توقي واحتراز الرواة للرواية عند تحملها، وعند أدائها.

المبحث الثالث:

بيئة الراوي وعقيدته.

مما لا شك فيه، أن الإنسان هو ابن بيئته يؤثر فيها ويتأثر بها، ويتفاعل مع ما يحيط به من أحداث ومواقف ومذاهب ومعتقدات، والراوي هو أحد أفراد هذه البيئة يظهر أثر معتقده وتعايشه وتفاعله مع بيئته على ألفاظه أثناء تأدية روايته، ويتبين لنا صور ذلك فيما يأتي:

المطلب الأول: بيئة الراوي وعصره.

من المعلوم أن للعصر الذي يعيش فيه الراوي بأبعاده البيئية الثلاث السياسية والاجتماعية والعلمية أثر واضح على روايته، فبعد عصر الفتنة برزت بعض الفرق والطوائف التي صارت توظف أحاديث الرسول ع لنصرة مذهبها، وقد ظهر سمات ذلك وآثاره على ألفاظ الرواة عند أداء الحديث كما أبينها فيما يأتي:

— **عدم رفع الحديث خوف الفتنة:** فقد يتصرف الراوي في الرواية فيقصر بها لكون بيئته تعجّ بفئة ضالة تفهم النصوص خلاف معناها المراد، ومن هذا ما روي عن مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِمْ. قَالَ مَنْصُورٌ: قَدْ وَاللَّهِ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ع، وَلِكَيْ أَكْرَهُ أَنْ يُرَوَى عَنِّي هَاهُنَا بِالْبَصْرَةِ (59).

في هذا الحديث قصر الراوي بروايته من الرفع إلى الوقف خشية اتخاذها مطية يتعلق أصحاب الضلالة من أهل بلده البصرة، وتوظيفها لعقائدهم الفاسدة وشبهاتهم المنحرفة، أو التشنيع بها على من خالفهم. قال النووي: "وقول منصور: قَدْ وَاللَّهِ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ع، وَلِكَيْ أَكْرَهُ أَنْ يُرَوَى عَنِّي هَاهُنَا بِالْبَصْرَةِ" فمعناه: أن منصوراً روى هذا الحديث عن الشعبي عن جرير موقوفاً عليه، ثم قال منصور بعد روايته إياه موقوفاً: والله إنه مرفوع إلى النبي ع فاعلموه أيها الخواص الحاضرون، فإني أكره أن أصرح برفعه في لفظ روايتي فيشيع عني في البصرة التي هي مملوءة من المعتزلة والخوارج الذين يقولون بتخليد أهل المعاصي في النار والخوارج يزيدون على التخليد فيحكمون بكفره، ولهم شبهة في التعلق بظاهر هذا الحديث" (60).

وتوارد الرواة على اعتبار هذا المنهج، فأحجموا عن رواية بعض الأحاديث التي يفرح بها أهل الضلالة في بلد دون آخر. في العصر نفسه حسب كثرة وجودهم وانتشار فكرهم فيه، فقد روي عن مُوسَى الْجُهَنِيِّ قَالَ: جَاءَنِي عمرو بن قيس الملائي، وسفيان الثوري فقال: لا تحدث بهذا الحديث بالكوفة أن النبي ع قال لعلي ع «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» (61). قال المعلمي: "كان في الكوفة جماعة يغفلون بالتشيع ويدعون إلى الغلو، فكره عمرو بن قيس، وسفيان أن يسمعا هذا الحديث؛ فيحملوه على ما يوافق غلوهم فيشتد شرهم" (62).

— **حلف الراوي بسبب البيعة:** ومن تمام التثبت والاحتياط فإنه يحلف الراوي على صدق روايته إذا كان ظاهرها انتصاراً لموقفه ومذهبه في محل الخلاف مع أهل عصره: فَعَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: ذَكَرَ الْخَوَارِجُ فَقَالَ: ... لَوْلَا أَنْ تَبَطَّرُوا لَحَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ، عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ع، قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ع؟ قَالَ: إِي، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، إِي، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، إِي، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ (63).

وعن سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ الْجُهَنِيُّ، أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ ع، الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَالَ عَلِيٌّ ع: أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ع يَقُولُ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، الْحَدِيثَ. فِيهِ: يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»، لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ع، لَا تَكَلُّوا عَنِ الْعَمَلِ،.. الْحَدِيثَ وَفِيهِ: فَقَامَ إِلَيْهِ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَسَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ع؟ فَقَالَ: إِي، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا، وَهُوَ يُحْلِفُ لَهُ" (64).

في الحديث يظهر علي ع السبب الذي من أجله لم يُفصح بما حفظه وسمعه من رسول الله ع من الوعد الجزيل لمن قاتل هذه الفئة المارقة عن الدين، إما خشية من إفراطهم وتجبرهم في القتال، أو اتكأهم على القتال والاكْتفَاء به عن الاجتهاد بالعمل الصالح جزاء فرحهم بهذا الحديث. قال النووي: "وإنما استحلفه ثلاثاً ليسمع الحاضرين، ويؤكد ذلك عندهم ويظهر لهم المعجزة التي أخبر بها رسول الله ع، ويظهر لهم أن علياً ع وأصحابه أولى الطائفتين بالحق وأنهم محقون في قتالهم" (65).

— **الإعجاب بالرواية التي تزيل الشبهات:** فكان الراوي يعبر عن حبه وإعجابه بالرواية التي فيها حجة دامغة وبيبة ساطعة داحضة لما انتشر في عصر الراوي من الأفكار والعقائد المخالفة للسنة الصحيحة عن رسول الله ع، من ذلك ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عَثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ع قَالَ: «لَا يَشْهَدُ أَحَدٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَيَدْخُلَ النَّارَ، أَوْ تَطْعَمَهُ»، قَالَ أَنَسٌ: فَأَعْجَبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ، فَقُلْتُ لِإِنِّي: اكْتُبُهُ فَكُتِبَ" (66).

وقول أنس بعد روايته للحديث "فَأَعَجَبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ" دليل على عناية الصحابة بكتابة الحديث والتوثيق المبكر لها، حيث لم يكف أنس ٣ بحفظه بل أمر ابنه بكتابه صيانة له، ولعل إعجاب أنس بهذا الحديث لما فيه من رد لما يعتقد الخوارج والمعتزلة في عصره من تكفير مرتكب الكبيرة.

– **تأكيد الرواية التي تخالف الواقع:** فقد يستدرك على الراوي مخالفة ما يرويه للواقع السياسي، فيأتي الراوي من الألفاظ ما يؤكد بها روايته، ومن ذلك ما رواه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: تَخَلَّتْ الْمَسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ابْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، ... الحديث وفيه: «... وَمَنْ بَالَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ، وَتَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيَطْعُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرَ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُقُقَ الْآخَرِ»، فَذَوْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْشُدْكَ اللَّهُ أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَهْوَى إِلَى أُذُنِيهِ، وَقَلْبُهُ بِيَدَيْهِ، وَقَالَ: «سَمِعْتُهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي»، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا إِذْ عَمَّكَ مُعَاوِيَةُ، يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ، وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا، وَاللَّهُ يَقُولُ: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ...] [النساء: 29] قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَاعْصِهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ» (67).

هذا الحديث فيه إيراد واعتراض من أحد السامعين لحديث عبدالله بن عمرو ٣ في وجوب مقاتلة من ينازع الإمام بعد مبايعته، مستحلفاً إياه بصدق ثبوت الحديث، فأكد ٣ ذلك بالإشارة إلى أذنيه وقلبه لتوثيق سماعه وحفظه، إلا أن المتلقي لازال مستشكلاً للحديث في ضوء الواقع السياسي حوله، لذا طالب منه تفسيراً لأعمال معاوية ٣ وتوجيهاً لها في ضوء هذا الحديث، حيث اعتقد أن هذا الوصف في معاوية؛ لمنزلة علياً ٣، فرأى أن الأموال التي ينفقها معاوية على الجنود وغيرهم من الأتباع في حرب علي ٣ ومنزلة ومقاتلته إياه من قبيل أكل المال بالباطل، ورأى أن دفع معاوية جنوده لقتال جنود علي ٣ من قبيل قتل النفس؛ لأنه قتال بغير وجه حق (68)، ولأن الأمر يحتاج جواباً سياسياً سكت فترة زمنية ولم يجبه عن اعتراضه، وإنما أحاله إلى تطبيق القاعدة الشرعية في ذلك بقوله: "أطعه في طاعة الله واعصه في معصية الله"، قال القرطبي: "واستحلاف عبد الرحمن زيادة في الاستيثاق لا أنه كذب ولا اتهمه، وما ذكره عبد الرحمن عن معاوية إغياً في الكلام على حسب ظنه وتأويله، وإلا فمعاوية ٣ لم يُعرف من حاله ولا من سيرته شيء مما قاله له، وإنما هذا كما قالت طائفة من الأعراب: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَظْلَمُونَنا، فَسَمَوْا أَخَذَ الصَّدَقَةَ ظُلْمًا حَسَبَ مَا وَقَعَ لَهُمْ" (69).

– **العدول عن علو السند بسبب خلافات في بينته العلمية:** قد يمتنع الراوي بسبب الخلافات التي بين الرواة في عصره من سماع الحديث بعلو مع حرصه الشديد عليه، كما حدث لابن عباس ٣ مع عائشة ٣: فقد روي أَنَّ سَعْدَ بْنَ هِشَامَ بْنَ عَامِرٍ، أَرَادَ أَنْ يَغْزُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا لَهُ بِهَا فَيَجْعَلَهُ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، وَيُجَاهِدَ الرُّومَ حَتَّى يَمُوتَ، فَذَكَرَ أَنَّ هَذَا خِلافَ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ وَجَّهَ ابْنَ عَبَّاسٍ ٣ إِلَى عَائِشَةَ ٣ فَسَمِعَ مِنْهَا حَدِيثًا وَفِيهِ: «وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحَبَّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا، ...» الحديث. ثم قال هشام: فَانْطَلَقْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَنِي بِحَدِيثِهَا، فَقَالَ: صَدَقْتُ لَوْ كُنْتُ أَقْرَبُهَا، أَوْ أَدْخُلُ عَلَيْهَا لِأَتَيْتُهَا حَتَّى تُشَافِهَنِي بِهِ، قَالَ: قُلْتُ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا حَدَّثْتُكَ حَدِيثَهَا (70).

في هذا الحديث يظهر حرص ابن عباس على سماع الحديث الذي سأله هشام عنه من عائشة ٣، ولذلك أحاله عليها، فقول ابن عباس: "صَدَقْتُ" دليل على أنه يعرف الحديث، لكنه كان يريد علو الإسناد وسماعه من عائشة ٣ مواجهة، ويشبه أن يكون ترك الكلام معها لأجل المنازعة التي كانت بين علي بن أبي طالب ٣ وبينها أو لأمر آخر، وفعل ابن عباس ليس به حجة

بل هو مخالف للنصوص، وقول سعد: "أُو عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا حَدَّثْتُكَ حَدِيثَهَا": على طريق العتب له على ترك الدخول إليها، والمكافأة على ذلك بأن يحرمه الفائدة عنها حتى يضطر إلى الدخول عليها⁽⁷¹⁾. وكون سعد ابن هشام هم أن لا يسأل أحداً عن شيء حتى يموت؛ إنما كان ذلك منه استقصاراً لفهمه؛ إذ لم يفهم ذلك من القرآن مع وضوح ذلك المعنى فيه، وإنهاضاً لهمة للبحث عن معاني القرآن، واكتفاء بذلك عن سؤال أحد من أهل العلم⁽⁷²⁾.

– **تأكيد الرواية عند ظن الاتهام بالغلط:** فقد يؤخذ على الراوي من أهل عصره إكثاره من رواية الحديث، التي هي مظنة الخطأ والوهم، فيقدم بين روايته من الألفاظ ما يدفع عنه هذا التهمة فعن أبي رزين، قال: خَرَجَ إِلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى جَبْهَتِهِ، فَقَالَ: أَلَا إِنَّكُمْ تَحَدَّثُونَ أَنِّي أَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ع، لِيَتَهْتَدُوا وَأَضِلَّ، أَلَا وَإِنِّي أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ع يَقُولُ: «إِذَا انْقَطَعَ شَيْءٌ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْشِ فِي الْأَخْرَى حَتَّى يُصَلِّحَهَا»⁽⁷³⁾.

في هذا الحديث يقدم أبو هريرة ح بين يدي الحديث ما يدفع عنه التهمة من رواة عصره، فضرب بيده على جبهته - والله أعلم - تعجباً، واستغراباً لاتهامهم له، ولإثارة انتباههم وأسماعهم لما سيقوله، والظاهر أنه سمع بإنكار عائشة ح لروايته، فبدأ بإنكار ما يدور بين الناس من أنه ح يكثر من الحديث فيخطئ فيه فينسب لرسول الله ع مالم يقله، فلا يمكن أن يجروا على ذلك فالكذب على رسول الله من الكبائر فهل يتصور أن يكذب على رسول الله ع لإرشاد الناس مع إهلاك نفسه وإضلالها". وقد روي عن بعض الصحابة مثل: عائشة وعلي وابن عمر ح أنهم لم يروا بأساً بالمشي في نعل واحدة، قال ابن عبد البر: لم يأخذ أهل العلم برأي عائشة في ذلك، وقد ورد عن علي وابن عمر أيضاً أنهما فعلا ذلك وهو إما أن يكون بلغهما النهي فحملاه على التنزيه، أو كان زمن فعلهما يسيراً بحيث يؤمن معه المحذور، أو لم يبلغهما النهي⁽⁷⁴⁾، "وقد حفظه أبو هريرة ح ولم ينفرد به، بل رواه معه جابر بن عبد الله ح"⁽⁷⁵⁾.

– **نفي الظن المتبادر في البيئتين حول مصادر التحمل:** قد يأتي الراوي من الألفاظ ما يدفع عن نفسه ما هو معروف عن بعض الرواة غيره، أو مظنون بسبب البيئتين، مثل الرواية عن أهل الكتاب، فعن أبي هريرة قال: الْفَأْرَةُ مَسْحٌ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُوَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهَا لَبْنُ الْعَنَمِ فَتَشْرَبُهُ، وَيُوَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهَا لَبْنُ الْإِبِلِ فَلَا تَدُوْفُهُ. فَقَالَ لَهُ كَعْبٌ: أَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ع؟ قَالَ: أَفَأَنْزَلْتُ عَلَى التَّوْرَةِ؟⁽⁷⁶⁾. وقول أبي هريرة: "أَنْزَلَتْ عَلَيَّ التَّوْرَةُ؟" لما قال له كعب ح: أَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ع؟ تأكيد على أنه لا علم عنده إلا من جهة ما سمع من النبي ع، ونفي تحديده ما يُظن أنه من الإسرائيليات كما يُحَدِّثُ كعب ح الذي سأله ويخبر عن التوراة والكتب المتقدمة، ويظهر أنه...⁽⁷⁷⁾.

قال ابن حجر: "وفيه أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب، وأن الصحابي الذي يكون كذلك إذا أخبر بما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه يكون للحديث حكم الرفع، وفي سكوت كعب عن الرد على أبي هريرة دلالة على تورعه، وكأنهما جميعاً لم يبلغهما حديث ابن مسعود قال: "وذكر عند النبي ع القردة والخنازير فقال: إن الله لم يجعل للمسوخ نسلًا ولا عقباً وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك"⁽⁷⁸⁾، وعلى هذا يحمل قوله ع لا أراها إلا الفأر، وكأنه كان يظن ذلك ثم أعلم بأنها ليست هي"⁽⁷⁹⁾.

ومثاله أيضاً: ما ورد عن شيبان، قال: سَمِعْتُ الْحَسَنَ، يَقُولُ: "إِنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خَرَجَتْ بِهِ فُرْحَةٌ، فَلَمَّا آدَتْهُ انْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ فَكَأَهَا، فَلَمْ يَرَقِ الدَّمَ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَبُّكُمْ: «قَدْ حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، ثُمَّ مَدَّ يَدَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ، لَقَدْ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ جُنْدَبٌ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ع فِي هَذَا الْمَسْجِدِ. وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: فَمَا نَسِينَا، وَمَا نَحْشَى أَنْ يَكُونَ كَذَبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ع: ... فَذَكَرَ نَحْوَهُ⁽⁸⁰⁾.

في هذا الحديث يوثق الراوي "الحسن" روايته بذكر مكان التحديث في مسجد البصرة، بقوله: "أَقْدَ حَدَّثَنِي بِهِذَا الْحَدِيثِ جُنْدَبٌ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ع فِي هَذَا الْمَسْجِدِ"، وفائدة ذكر المكان التوثيق بالرواية، والإشعار بكمال الضبط، وأراد المبالغة في التأكيد بمدّ يده اليمنى إلى المسجد الذي كان بالبصرة قريباً منهم، تأكيداً لسماعه وثبوته عن رسول الله ع لا عن الفُصّاص، وبقوله "فما نسينا" إشارة إلى تحقّقه مما حُذِّثَ به، وقرب عهده به واستمرار ذكره له. كما أنه يؤكد ثبوت الحديث عن رسول الله ع بقوله: "وَمَا تُخْشَى أَنْ يَكُونَ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ع". وفيه إشارة إلى أن الصحابة عدول، وأن الكذب مأمون من قبلهم، ولا سيما على النبي ع⁽⁸¹⁾، ولا يعني بذلك الإشارة على أنه يجوز عليهم الكذب، بل هو نفي ما قد يتوهم من أن الصحابي قد أخذ الحديث من أهل الكتاب ولم يسمعه من رسول الله ع، ففيه تأكيد على نفي الظن المتبادر من كون الرواية عن أهل الكتاب.

المطلب الثاني: عقيدة الراوي.

من المعلوم أنه قد ظهر في عهد الصحابة مبدّعة من الخوارج والقدرية، والمرجئة، وقد راعى الصحابة ح ذلك عند تحديث مبدّعة زمانهم، فمن اعتقد بدعة بسبب شبهة عارضة، ولم يغل فيها ولم يدع إليها، فإنهم ينتقون من الألفاظ التي يصلون بها إلى إقناع المتلبس بالبدعة بالعودة عنها ولزوم مذهب أهل السنة؛ كما فعل جابر بن عبد الله ع مع بعض من رأوا رأي الخوارج بسبب خطأ في فهمهم لبعض النصوص الشرعية؛ فعن يزيد الفقير قَالَ: كُنْتُ قَدْ شَعَفَنِي رَأْيِي مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ، فَخَرَجْنَا فِي عَصَابَةِ دَوِي عَدَدٍ نُرِيدُ أَنْ نَحْجَّ ثُمَّ نَخْرُجَ عَلَى النَّاسِ، قَالَ: فَمَرَرْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَإِذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ، جَالِسًا إِلَى سَارِيَةٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ع قَالَ: فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْجَهَنَّمِيَّينَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ، مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُونَ؟ وَاللَّهُ يَقُولُ: {إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ} وَ: {كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا} فَمَا هَذَا الَّذِي تَقُولُونَ؟ قَالَ: فَقَالَ: أَنْتُمْ أَلْفَرَانُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتِ بِمَقَامِ مُحَمَّدٍ ع، يَعْني: الَّذِي يَبْعَثُهُ اللَّهُ فِيهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ مَقَامُ مُحَمَّدٍ ع الْمَحْمُودِ، الَّذِي يُخْرِجُ اللَّهُ بِهِ مَنْ يُخْرِجُ، قَالَ: ثُمَّ نَعَتْ وَضَعِ الصِّرَاطِ وَمَرَّ النَّاسِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَأَخَافُ أَنْ لَا أَكُونَ أَحْفَظُ ذَلِكَ، قَالَ: غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ زَعَمَ أَنَّ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا فِيهَا، قَالَ: يَعْني فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَاوِيَّاتِ، قَالَ: فَيَدْخُلُونَ نَهْرًا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، فَيَغْتَسِلُونَ فِيهِ فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ الْقَرَّاطِيْسُ، فَرَجَعْنَا فَلْنَا: وَبِحُكْمِ! أُنْزِلُوا الشَّيْخَ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ع؟ فَرَجَعْنَا، فَلَا وَاللَّهِ مَا خَرَجَ مِنَّا غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ⁽⁸²⁾.

فهذا يزيد الفقير يستغرب حديث الجهنميين الذي رواه جابر ع في مجلس التحديث منكرًا ومعارضًا له بعموم الآيات بخلود أهل النار في النار، فما كان من جابر ع إلا أن أكمل روايته بطرح أسئلة تقريرية على صاحب البدعة، ثم اتبع تلك الأسئلة التقريرية الممهدة برواية الحديث عن الصراط، وفي قول يزيد أثناء روايته لحديث جابر ع: "وَأَخَافُ أَنْ لَا أَكُونَ أَحْفَظُ ذَلِكَ" تورّع عن ذكر بعض تفاصيل الحديث من أحوال المرور على الصراط خشية الخطأ فيها، حيث إن تركيزه وانتباهه على القضية التي خالفت معتقده. ولأن الخوارج من الفرق التي تعتقد أن الكذب كبيرة يخلد صاحبها في النار، اتصفوا بتمام الصدق في الرواية، قال أبو داود السجستاني: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج»⁽⁸³⁾.

ومن صور ذلك أيضاً ما رواه عُمَارَةُ بْنُ رُوَيْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ع، يَقُولُ: «لَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» - يَعْني الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ -، " فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ع؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ الرَّجُلُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ع، سَمِعْتُهُ أُذُنًا، وَوَعَاهُ قَلْبِي " وفي رواية" قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ. لَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ع يَقُولُهُ، بِالْمَكَانِ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْهُ⁽⁸⁴⁾.

فظاهر أن الرجل البصري استغرب المتن الذي فيه تحريم النار على المحافظ على صلاتي الفجر والعصر المخالف لعقيدة الخوارج الشائعة في زمنهم ممن يرون خلود مرتكب الكبيرة في النار، فأتى راوي الحديث بالتوكيد اللفظي من سماع الأذن ووعي القلب له، وأنه سمعه من رسول الله ع في مجلس التحديث نفسه لرفع توهم سماعه بواسطة، وأكده أيضا بالحلف، وهذا كما يظهر لمراعاة دفع الشبهة الذائعة في البيئة العلمية.

الخاتمة.

في نهاية البحث نخلص إلى **النتائج والتوصيات** الآتية:

- 1- استعمل الرواة قرائن لفظية متنوعة إضافة إلى ألفاظ الرواية الاصطلاحية لأغراض متنوعة.
- 2- اختلفت مسالك الرواة في تأديتهم للرواية مراعين ما يحيط بهم من أحوال ومقامات، فقد يقصر الراوي المرفوع، وقد يتجنب رواية متن، للمصلحة.
- 3- تعددت أساليب الرواة لتوثيق روايتهم من التمثيل والتعليل وأسلوب الحصر والإشهاد.
- 4- رجوع الرواة إلى أهل الاختصاص في الشيخ، ظهرت باكورتته من أول عصر الرواية.
- 5- تعددت الألفاظ الدالة على الملازمة كالنص على الأحفظية، وبيان الهيئة، والنص على كونه من أهل بلد المروي عنه.
- 6- كان لاختصاص الراوي بمن يروي عنه من حيث القرابة والملازمة أثر في القرائن اللفظية المصاحبة للرواية.
- 7- إن اختصاص الراوي بالمروي من حيث الموضوع والرواية والسماع له أثر في القرائن اللفظية المصاحبة للرواية.
- 8- أظهرت التطبيقات الحديثية أن عمر الراوي له دور في القرائن اللفظية في تحمل الحديث وأدائه.
- 9- من القرائن اللفظية ما جاء ليدفع الاعتقاد المحتمل والمسألة المظنونة في بيئة الراوي كدفع عقيدة خلود أصحاب الكبار في النار، ودفع ظن أن تكون الرواية من الإسرائيليات.

ومن أهم ما أوصي به: سبر ألفاظ الرواة في جميع كتب السنة، فألفاظ الرواة أثناء الأداء هي عملية نقدية يمارسها الرواة فيما بينهم.

هذا جهد المقل، فما كان من صواب فمن الله وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان. والله أعلم.

الهوامش.

- (1) أبو شبة، محمد بن محمد بن سويلم، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، دار الفكر العربي، ص 39.
- (2) الجرجاني، علي بن محمد الزين، **التعريفات**، لبنان، الكتب العلمية 1403 هـ/1983 م، (ط1)، ص 174.
- (3) نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، (ط3)، 1401 هـ/1981 م، ص 222.
- (4) نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص 354.
- (5) نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث** ص 472.
- (6) ينظر: الداودي، يوسف بن جودة، **منهج الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، الرياض، دار المحدثين، 2011 م/1432 م، (ط1)، ص 326.
- (7) أبو الفضل العراقي، زين الدين عبد الرحيم، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المدينة، المكتبة السلفية، 1969 م، (ط1).
- (8) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل القرشي، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد شاكر، بيروت، الكتب العلمية، (ط1)، ج 2، ص 106.
- (9) ينظر: الجرجاني، علي بن محمد الزين، **التعريفات**، لبنان، الكتب العلمية 1403 هـ/1983 م، (ط1)، ص 174.
- (10) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار المعرفة، (ط2)، ص 534.
- (11) ينظر: الزرقعي، عادل بن عبد الشكور، **قواعد العلل وقرائن الترجيح**، الرياض، دار المحدث، 1425 هـ، (ط1).
- (12) مسلم، ابن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ع**، تحقيق: محمد عبد الباقي، بيروت، إحياء التراث، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء، (1/ 271) (349).

- (13) الإثيوبي الولوي، محمد بن علي بن آدم، **البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم**، الرياض، دار ابن الجوزي، 1436-1426هـ، (ط1)، (8/298).
- (14) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الذكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، (4/2075)(2701).
- (15) ينظر: الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، **الكاشف عن حقائق السنن**، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي، مكة، مكتبة نزار، (5/1738).
- (16) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الفتن، باب في بَيِّنَةٍ مِنْ أَحَادِيثِ الدَّجَالِ، (4/2266)(2946).
- (17) ينظر: الإثيوبي، **البحر المحيط الثجاج**، (44/670).
- (18) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب في الْمُتَعَةِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، (2/885) (1217).
- (19) ينظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج، **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق: علي حسين، الرياض، دار الوطن، (1/146). والقرطبي، أحمد بن عمر، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق: محيي الدين مستور، دمشق، دار ابن كثير، 1417هـ/1996م، (ط1)، (3/317). والهرري، محمد الأمين بن عبد الله، **الكوكب الوهاج والروض البهّاج في شرح صحيح مسلم**، الرياض، دار المنهاج، 1430هـ/2009م، (ط3)، (14/17). وموسى شاهين، **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**، الرياض، دار الشروق، 1423هـ/2002م، (ط1)، (5/214).
- (20) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ع (4/1795) (2295).
- (21) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه**، كتاب تفسير القرآن، باب [لَا تَتَّخِذُوا عِدْوِي ...]، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، 1422هـ، (ط1)، (6/149)(4890).
- (22) الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: خليل المنصور، بيروت، الكتب العلمية، (3/157).
- (23) ينظر: العيني، أبو محمد محمود بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بيروت، إحياء التراث، (19/230).
- (24) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب صفة الجنة، باب عرض مقعد الميت، (4/2199) (2867).
- (25) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، المدينة، المكتبة العلمية، (1/275).
- (26) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، (1/472) (681).
- (27) ينظر: الإثيوبي الولوي، **البحر المحيط الثجاج**، (14/575).
- (28) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الصيد، باب تحريم أكل كل ذي ناب، (3/1533) (1932).
- (29) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (3606). ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإمارة، باب الأمر بلرؤم الجماعة، (3/1475) (1847).
- (30) ابن حجر، **فتح الباري**، (7/92).
- (31) الجَرَعَة: موضع بجهة الكوفة ما بينها وبين الحيرة، وهو يوم خرج فيه أهل الكوفة إلى سعيد بن العاصي، وكان قدم عليهم واليا من قبل عثمان فردوه، وولوا أبا موسى وسألوا عثمان تقديمه فأقره. مشارق الأنوار، (1/169).
- (32) **صحيح مسلم**، كتاب الفتن، باب في الفتنة التي تموج، (4/2219)(2893).
- (33) ابن هبيرة، يحيى بن محمد الذهلي، **الإفصاح عن معاني الصحاح**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، الرياض، الوطن، 1417هـ، (2/231).
- (34) **صحيح مسلم**، كتاب الفتن، باب إخبار النبي ع فيما يكون إلى قيام الساعة، (4/2217)(2891).
- (35) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الزكاة، باب الصدقة تكفر الخطيئة (2/113) (1435). ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، (1/128) (144).
- (36) ينظر: القرطبي، **المفهم**، (2/126). والعيني، **عمدة القاري**، (8/301).
- (37) ينظر: القرطبي، **المفهم**، (2/126). والعيني، **عمدة القاري**، (8/301).
- (38) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، (3/1219) (1599).
- (39) ابن حجر، **فتح الباري**، (1/126).
- (40) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب في الأفراد والقران بالحج..، (2/905) (1232).
- (41) القرطبي، **المفهم**، (3/358).
- (42) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي ع، (4/1873) (2408).
- (43) **صحيح مسلم**، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، (4/2056)(2671).
- (44) ينظر: ابن حجر، **فتح الباري**، (1/179).
- (45) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة عمرو بن عنبسة، (1/569) (832).
- (46) سبق تخريجه.
- (47) الجبانة: الصحراء ويسمى بهما المقابر، وقوله: يظهر الجبان أي: بأعلاها. النووي، **شرح مسلم**، (3/64).
- (48) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب ادنى أهل الجنة منزلة، (1/182)(193).

- (49) سبق تخريجه.
- (50) سبق تخريجه.
- (51) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان...، (57/1) (29).
- (52) عياض، إكمال المعلم، (1/259). والهرري، الكوكب الوهاج، (2/265).
- (53) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب جواز التمتع، (2/899) (1226).
- (54) العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المدينة، المكتبة السلفية، 1388هـ/1968م، (ط2)، (5/171).
- (55) ينظر: النووي، شرح مسلم، (8/206). والهرري، الكوكب الوهاج، (14/96).
- (56) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (5/126) (178).
- (57) الخطيب، الكفاية، (1/462).
- (58) الخطيب، الكفاية، (1/516).
- (59) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تسمية العبد الأبق كافراً، (1/83) (68).
- (60) النووي، شرح مسلم، (2/59).
- (61) العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله، تاريخ الثقات، الرياض، دار الباز، 1984م، (2/183). والحديث أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي، باب مناقب علي، (5/19) (3706).
- (62) المعلمي، عبد الرحمن اليماني، التذليل بما في تأديب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: محمد الألباني، السعودية، المكتب الإسلامي، 1406هـ/1986م، (ط2)، (1/231).
- (63) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، (2/747) (1066).
- (64) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، (2/748) (1066).
- (65) النووي، شرح مسلم، (7/173).
- (66) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه...، (1/61) (33).
- (67) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول، (3/1472) (1844).
- (68) ينظر: موسى شاهين، فتح المنعم، (7/464).
- (69) القرطبي، المفهم، (4/53).
- (70) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض، (1/512) (746).
- (71) القرطبي، المفهم، (2/378).
- (72) عياض، إكمال المعلم، (3/96). والعظيم آبادي، عون المعبود، (4/155).
- (73) مسلم، صحيح مسلم، كتاب اللباس، باب إذا انتعل فليبدأ باليمين وإذا خلع فليبدأ بالشمال، (3/1660) (2098).
- (74) ابن حجر، فتح الباري، (10/315).
- (75) الإتيوبي الوالوي، محمد بن علي بن آدم، نخيرة العقبي في شرح المجتبي، دار المعراج، 1996م، (ط1)، (39/169).
- (76) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزهد، باب في الفأر وأنه مسخ، (2/828) (2997).
- (77) ينظر: القرطبي، إكمال المعلم، (8/546).
- (78) مسلم، صحيح مسلم، كتاب القدر، باب بيان أن الأجل والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص، (1/107) (113).
- (79) ابن حجر، فتح الباري، (6/353).
- (80) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، (1/107) (113).
- (81) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، (6/499).
- (82) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (1/179) (191).
- (83) الخطيب، الكفاية، ص130.
- (84) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، (1/440) (634).